

ضغوط مغربية لتسريع إنقاذ مصفاة سامير الغارقة في الديون فشل محاولات بيع الشركة يكشف مخاطر إقراض قطاع الطاقة



أبواق إصلاح وضعية العمال تتعالى

ولا يزال نحو 800 عامل يتلقون الحد الأدنى لأجورهم، والتي تصرف من المبالغ المتبقية في حساب الشركة والمتأخرات التي تم الحصول عليها لاحقا من زبائنهم.



ويُسبب تعطيل العمل في المصفاة فإن وقع الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد المغربي لم يعكس فقط على مستخدميها وأطرها، حسب اليماني، بل امتد ليُمس جيوب المواطنين في ما يتعلق بأسعار المحروقات التي ارتفعت.

والشركات الدولية والبنوك المغربية وغيرها من الدائنين الكبار. ورجح اليماني خيار الاسترجاع والتأميم من خلال لجوء الحكومة إلى إعمال المقتضيات المتعلقة بعدم الوفاء بالتزامات الخصخصة.

وأثار بيع المصفاة المغربية للمجموعة السويدية السعودية كورال سنة 1997 انتقادات كثيرة من طرف خبراء، وتطالب المجموعة التي يديرها العامودي الدولة المغربية بدفع 1.5 مليار دولار تعويضا لأضرار لحقت بها.

وتتهم الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة العامودي، المستثمر السابق في سامير، "بتخريب المكتسبات الوطنية في صناعات تكرير البترول، والتحليل على الدائنين في القطاع الخاص والعام".

وللخروج من الأزمة اقترح اليماني عدة حلول أولها التسيير الحر من خلال الإنقاذ باستمرار النشاط لمدة لا تقل عن 3 سنوات، بهدف حماية الأصول واستغلال الوحدات الإنتاجية وتوفير الشروط الأنسب لإنتاج عملية البيع القضائي.

أما المقترح الثاني فيتمثل في بيعه لمستثمر جديد مع توفر الإرادة السياسية قصد التعامل الإيجابي مع الملف، وبالنسبة للمقترح الثالث فيتمثل في انتقال السلطات لوقف المساعي في الحلول وليس التفرج وإطلاق التصريحات المرهقة والمحبطة للأعمال.

وهناك حلول أخرى قد تساعد على تحريك هذه الملف، وهو تحويل الديون لرأس مال من خلال الاتفاق بين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

مالك جديد، وينتهي آخر تمديد في 18 يوليو المقبل، وفي حال لم يتم العثور على مالك جديد ستباع المصفاة. وأشار اليماني إلى أنها قامت بما سمح به القانون، وهو بيع المصفاة إلى مستثمر جديد، وأنه حضر أكثر من 30 متنافسا، إلا أن عملية لم تكتمل خاصة وأن الموقف مشوب بالضبابية، ولا يمكن إنجاز العملية إن لم توضع الحكومة موقفها وأن استرجاع ما ضاع لن يتم إلا بعد 15 سنة.

وكان رباح قد أكد في توضيح أمام البرلمان أن الحكومة تنتظر أن تتلقى عروض شراء شركة سامير لإيجاد مخرج حقيقي يتم من خلاله ضمان حاجيات 30 أو 40 بالمئة من المواد الطاقية للسوق المحلية، والتي كانت تؤمنها هذه المصفاة.

فجر تباطؤ السلطات المغربية في معالجة ملف مصفاة النفط سامير، الوحيدة في البلاد، الجدل مرة أخرى داخل الأوساط الاقتصادية، التي اقترحت حزمة من الإجراءات العاجلة لحل المشكلة سريعا ولفرد خزينة الدولة بعوائد تعوّض تقلص إيرادات الطاقة.

في المحمدية قرب الدار البيضاء، من أجل إنقاذها بعد صدور حكم قضائي بتصفيتها في 2016 على إثر توقفها عن العمل قبل الحكم بسنة، فيما لا تزال محكمة متخصصة تسعى إلى بيعها إلى مستثمر جديد.

وأوضح عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، أن الحكومة مستعدة لأي محاولة استثمارية في المجال، مبرزا في المقابل أنها لا تتحفل بمسؤولية الوضعية التي آلت إليها المصفاة.

ولازالت صفقة بيع المصفاة متوقفة رغم تقدم عدد من الشركات والدول ترغب في شراء المصفاة، منها شركة بترولين، بعرضها شراء المصفاة بمبلغ 2.4 مليار دولار.

لكن خبراء أكدوا لـ"العرب"، أنه يجب أن يكون عرض الشراء مصحوبا بضمانات كافية لتنفيذه كشرط قانوني لإنقاذ المقولة، واسترداد جزء من أموال الدائنين.

وتعاني الشركة من أزمة مالية خانقة، بسبب الديون التي قاربت 4.4 مليارات دولار، حيث إن الشركة مطالبة بدفع 1.3 مليار دولار للجمارك، ونحو مليار دولار للبنوك المحلية ونحو ملياري دولار للبنوك الأجنبية.

وأكد الحسين اليماني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، أن الشركات الراغبة في شراء المصفاة يجب أن تستوفي مجموعة من الشروط التي تحدها المادة 604 من مودنة التجارة، ومن بينها الضمانات البنكية.

وأوضح أن الشركات لا يمكنها الاضطرار على المحكمة التي تبقى هيئة قضائية مستقلة، كما أن القاضي هو المخوّل الوحيد للبت في الموضوع طبقا لإجراءات النصفية.

وكان قرار قضائي حكم بتصفية الشركة مع الترخيص باستمرارها في العمل في حال انتقالها إلى مالك جديد لإنقاذ فرص العمل بالمصفاة. ويعد ذلك قررت محكمة أخرى تمديد المهلة الممنوحة للمصفاة من أجل إيجاد



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - عادت أزمة شركة سامير المغربية لتكرير البترول، التي دخلت متأهة الديون قبل سنوات قليلة، إلى الواجهة مجددا بعد أن طالبت الأوساط النفطية المغربية، الحكومة تحلّ مسؤوليةاتها الكاملة في بطء معالجة هذا الملف الحساس.

وتمارس الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة الوحيدة في البلاد ضغوطا للإسراع في الإجراءات قصد تأميمها، بسبب عدم وفاء المستثمر السابق بالتزامات المتعلقة بشروط الخصخصة.

وكانت الرباط قد طرحت في شهر فبراير 2017 مناقشة دولية لبيع الشركة، التي توقفت عن العمل منذ أغسطس 2015، بسبب تفاقم أزمة الديون.

4.4 مليارات دولار حجم ديون شركة سامير لتكرير البترول، وفق ما تشير إليه التقديرات الرسمية

وجاء القرار حينها ليضع حدا للمفاوضات التي قادها المليونير السعودي محمد حسين العامودي، الذي يملك نحو 67 بالمئة من أسهم الشركة، حيث حاول جاهدا الحصول على امتيازات جديدة من الحكومة لتفادي هذا الأمر.

وترى الجبهة أنه من الضروري اليوم إعداد ملف متماسك للترافع لدى المركز الدولي لفض نزاعات الاستثمار وأثناء كل ما يلزم من تدابير، قصد حماية مصالح المغرب واسترجاع كل الأموال المنهوبة من عملية الخصخصة حتى النطق بالتصفية القضائية وملاحقة كل المتورطين.

ويكاشف المستثمرون في سامير، مصفاة النفط الوحيدة في المغرب الواقعة

تواصل النزاع يدفع بعوائد ليبيا النفطية إلى الانحسار

للمؤسسة وشركاتها دون إعلام مسبق بذلك. وقال رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله إن إنتاج النفط الليبي سينخفض بمئات الآلاف من البراميل يوميا عن المستوى المطلوب، مما سينعكس سلبا على الدخل الإجمالي للبلاد.

كما حذر من انخفاض الإنتاج بشدة، في حال استمرار الحكومة في عدم توفير الميزانية التشغيلية اللازمة للمؤسسة. ويعاني ثاني بلد مصدر للنفط الثاني في أفريقيا، من اضطرابات أمنية وسياسية منذ سقوط نظام معمر القذافي بعد أحداث 2011.

وتتخذ هذه الأحداث بتواصل نزيف الأموال، لاسيما وأن البلاد قد تكبدت خلال السنوات الماضية خسائر قدرها صندوق النقد الدولي العام الماضي بـ50 مليار دولار.

ويقول محللون إن الاضطرابات إذا تواصلت ستعمق عجز البلاد قد تكبدت بحلول الشراة النفطية ومصفاة الزاوية، على خلفية عمليات إغلاق متكررة للحقل.

وتسبب إغلاق الحقول جراء احتجاجات قام بها رجال قبائل تأخير لضمان زيادة إنتاج النفط بشكل كبير لتمكين المؤسسة من إضافة مئات المليارين من الدولارات شهريا إلى دخل الدولة.

ورغم استعادة ليبيا نسق إنتاج الخام فوق حاجز مليون برميل يوميا العام الماضي، فإن استمرار النزاعات وتواصل تلكؤ الحكومة في ضخ الميزانية التشغيلية يهدد القطاع.

طرابلس - فاقمت النزاعات والانقسامات في ليبيا أزمة تراجع عوائد الطاقة بعد انحسار الإنتاج جراء انتقال جيهاات الصراع إلى ساحة النفط، في ظل أزمة اقتصادية خانقة تشهدها البلاد منذ سنوات.

وأظهرت أحدث البيانات انخفاض إيرادات النفط الخام إلى نحو ملياري دولار في أغسطس الماضي، مقارنة بإيرادات بلغت قيمتها 2.1 مليار دولار قبل شهر نتيجة انحسار الإنتاج بنسبة 5 بالمئة.



مصطفى صنع الله إنتاج النفط سينتج أكثر وسينعكس سلبا على الدخل الإجمالي

وذكرت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أن تراجع إيرادات النفط يعود إلى تخريب خط الأنابيب الرئيسي لحقل الشراة النفطية ومصفاة الزاوية، على خلفية عمليات إغلاق متكررة للحقل.

ولم تكن النزاعات وحدها سببا في تراجع الإنتاج، فقد أوضحت المؤسسة كذلك أن حكومة الوفاق الوطني بقيادة فائز السراج والمدعومة من الأمم المتحدة خفضت تدريجيا في الميزانية المعتمدة

المركزي اللبناني يفتح خزائنه لسداد ديون الدولة

ونكرت الوكالة أن المراجعة قد تستغرق أكثر من التسعين يوما المعتادة وأنها تحتاج إلى "قراءة متأنية لتقديم الحكومة على صعيد اعتماد ميزانية العام المقبل كما هو مخطط له قبل نهاية العام".

وأضافت أن ذلك سيستجيب أيضا تقييم مدى نجاح ذلك في "الإفراج عن حزم دعم خارجي معززة للنقطة"، في إشارة إلى تمويل دولي بمليارات الدولارات تعهد به مانحون للبنان العام الماضي شريطة تنفيذ إصلاحات.

وأشارت إلى أن المراجعة ستضمن أيضا تقييم مدى قدرة لبنان على الحصول على دعم مالي من دول الخليج العربية "وهو ما يمكن أن يخفف بدوره مخاطر السيولة الأنية ويسمح بتعافٍ أوسع للنمو في الأجل الطويل".

وكانت وكالة فيتش قد خفضت التصنيف السيادي للبنان إلى مستوى متدن داخل النطاق عالي المخاطر، في خطوة سلطت الضوء على الضغوط المتزايدة على الأوضاع المالية للبلاد.



وكالة موديز خطوة المركزي تهدد قدرته على حماية ربط الليرة بالدولار

ليرة بعد أن بلغ في الأسبوع الماضي نحو 1600 ليرة أو أكثر". ويشير ظهور السوق الموازية للدولار إلى مشاكل اقتصادية أوسع نطاقا يعاني منها لبنان المنقلب بالديون، بينها تراجع لتخفيض محتمل، قائلة إن المساعدات المالية الخارجية المتوقعة لم تات بعد.

وقالت إن اعتماد الحكومة بشكل أكبر على احتياطات النقد الأجنبي للوفاء بالاستحقاقات الوشيكة للسندات الأجنبية ينطوي على خطر تهديد قدرة البنك على حماية ربط الليرة بالدولار.

حاول مصرف لبنان المركزي تهدئة المخاوف المتفاقمة بشأن الأوضاع المالية بإعلان استعداده لسداد السندات السيادية التي يحين أجلها في نوفمبر المقبل، بينما يتصاعد التوتر في الشارع بسبب نقص الدولار، الذي أدى إلى شلل الكثير من النشاطات الاقتصادية.

بيروت - أكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، أمس، استعداد البنك لسداد ديون الدولة المستحقة الموقمة بالدولار من أجل حماية مصداقية البلاد في أسواق المال العالمية.

وأعلنت حكومة لبنان حالة طوارئ اقتصادية في مسعى لضبط أوضاع المالية العامة. ونسبت وكالة رويترز إلى وزير المال علي حسن خليل قوله هذا الأسبوع إن "لبنان بدأ الإعداد لإصدار سندات دولية بنحو ملياري دولار في أكتوبر الجاري لتلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة".

وقالت مصادر مطلعة إن الخطوة دفعت الليرة للارتفاع أمام الدولار في السوق السوداء وأدت أيضا إلى ارتفاع سندات لبنان الحكومية الموقمة بالدولار، الأمر الذي يقلص تكلفة الاقتراض السيادي.

وكانت محطات الوقود قد أغلقت أبوابها في إضراب ليوم واحد الشهر الماضي، للاحتجاج على عدم قدرتها على توفير الدولار بسعر الصرف الرسمي مما يضطرها لدفع سعر أعلى في السوق الموازية. كما شكت شركات الماطح من المشكلة ذاتها.

وشملت الإجراءات التي أعلنتها مصرف لبنان توفير الدولار للبنوك التجارية لدعم واردات الوقود والفحم والأدوية، بعد أن شكوا بعض المستوردين من عدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم بسعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية.

وقال مروان ميخائيل رئيس الأبحاث لدى بنك بلوم إنقست إن "سعر الدولار في السوق السوداء تراجع إلى نحو 1550

ويعتقد أن ارتفاع فوائدها في وقت تعاني فيه البلاد من أحد أكبر الديون في العالم، والتي تزيد على 150 مليار من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال سلامة في مؤتمر صحافي إن "مصرف لبنان مستعد لسداد استحقاقات الدولة اللبنانية بالدولار لأنه أمر ضروري وسيوف تقوم بذلك لأسباب نقدية لحماية مصداقية لبنان في أسواق المال العالمية".

وأوضح أن المركزي مستقر بتأمين استقرار سعر صرف الليرة التي تراجعت قيمتها في السوق السوداء بسبب شحة السيولة، رغم أنها مربوطة بالدولار عند مستوى 1507.5 ليرة منذ أكثر من عقدين.

ويخشى مراقبون من الخن الباهظ لاستمرار الدفاع عن ربط الليرة بالدولار، رغم جهود المركزي الذي استحدثت خطوات جديدة الثلاثاء، لتنظيم توفير الدولار للواردات الأساسية، بينما تشكو نشاطات تجارية كثيرة من نقص الدولار.

وعبر سلامة عن أمه في أن تسعى الحكومة إلى تقليص الموازنة من أجل دعم الأوضاع المالية للبلاد وطمانة الأسواق.



دفع أولى تحت الحساب